

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

"أوبك نموذجا"

م.د. مصطفى فاضل حمادي

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

mostafa_fadel@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.5.15>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١١/٩ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١١/١٣ تاريخ النشر ٢٠٢٣/٥/٣٠

المستخلص

يهدف البحث قياس وتحليل تأثير الإيرادات النفطية وصدماتها في الانفاق الحكومي وفي النمو الاقتصادي في بلدان أوبك* للمدة (2003-2021) كما تهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات البحث. تم استخدام أسلوب البيانات المجدولة (Panel Data) لثلاثة عشر بلداً التي تمثل بلدان منظمة أوبك، وتم استخدام تقنية (SUR_s) التي هي مختصر لـ (Seemingly Unrelated Regression Models) للتحقق من علاقة الاجل الطويل بعد اختبار (Fisher_PP χ^2) لجذر الوحدة (Unit Root) والتي كانت مستقرة عند (I0)، كما تم استخدام (Granger Test) لاختبار السببية بين المتغيرات. تم الحصول على البيانات من النشرات الرسمية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك من منظمة الشفافية العالمية. توصلت البحث الى وجود تأثير إيجابي للإيرادات النفطية في كل من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكان التأثير في الانفاق الحكومي كبيراً، بينما تأثير صدمات الإيرادات النفطية سالباً في كلا المتغيرين التوضيحيين وكان تأثير هذه الصدمات في النمو الاقتصادي اكبر. أظهرت اختبارات السببية وجود العلاقة باتجاه واحد من الإيرادات النفطية الى الانفاق الحكومي وباتجاه واحد أيضاً من الإيرادات الحكومية الى النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، الصدمات النفطية، الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٥) ٢٠٢٣

الصفحات: ٢٥٩-٢٧٩

(*) يبلغ عدد البلدان المنظمة الى منظمة أوبك (المصدرة للنفط) ثلاثة عشر وهي: الامارات العربية المتحدة، الجزائر، المملكة العربية السعودية، العراق، الغابون، الكونغو، الكويت، انغولا، ايران، غينيا، فنزويلا، ليبيا ونيجيريا.
(٢٥٩)

Measuring and analyzing the relationship between oil revenues, government spending and economic growth "OPEC as a model"

Abstract

The research aims to measure and analyze the impact of oil revenues and their shocks on government spending and economic growth in the OPEC countries for the period (2003-2021) and also aims to test the causal relationship between the research variables. Panel data was used for thirteen OPEC countries, and SURs, which is an acronym for Seemingly Unrelated Regression Models, were used to verify the long-term relationship after the (Fisher_PP χ_2) test of the unit root. Root), which was stable at (I0), and (Granger Test) was used to test the causality between the variables. Data were obtained from the official publications of the International Monetary Fund and the International Bank for Reconstruction and Development, as well as from Transparency International. The research found a positive effect of oil revenues on both government spending and economic growth, and the effect on government spending was large, while the impact of oil revenue shocks was negative in both explanatory variables, and the impact of these shocks on economic growth was greater. The causality tests showed that there is a one-way relationship from oil revenues to government spending and a one-way relationship from government revenues to economic growth.

Key words: Oil Revenues, Oil Shocks, Government Spending, Economic Growth.

المقدمة:

إن تأثير الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي وفي النمو الاقتصادي من المواضيع التي أخذت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين الاقتصاديين، وهي من المواضيع الجدلية بينهم، فبعضهم يبين أن للإيرادات النفطية دور إيجابي في الحياة الاقتصادية والبعض الآخر يبين أن تأثيرها سلبي أو ما يطلق عليه بـ(لعنة الموارد)، لذا كان لابد من دراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى تأثير الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي في بلدان أوبك، وباستخدام أفضل طرق الاقتصاد القياسي.

فالإيرادات النفطية من أكثر المتغيرات عرضة للتقلبات وأكثرها تأثيراً في المتغيرات الاقتصادية لبلدان أوبك، كما أنها تساهم بنسبة كبيرة بالنتائج المحلي الإجمالي في هذه البلدان، إذ تصل إلى النصف تقريباً في بعض البلدان، كما أنها تساهم بنسبة كبيرة جداً من الإيرادات العامة تصل إلى (90%) في كثير من بلدان أوبك. لذا فإن تعرض الإيرادات النفطية إلى الصدمات يؤدي إلى تشويه الكثير من المتغيرات الاقتصادية خصوصاً الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

إن هذه الإيرادات تتحدد بمتغيرات خارجية التي هي الطلب العالمي الذي بدوره يتأثر بالكثير من المتغيرات ومنها الأسعار التي تكون متغيرة بشكل كبير، لذا فإن هذه الإيرادات تكون عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية بالتالي تكون وسيلة لنقل الصدمات والأزمات والمشكلات العالمية إلى الاقتصاديات المحلية في بلدان المجموعة، لذا لابد من تخفيض الاعتماد على هكذا نوع من الإيرادات للحد من المشكلات المصاحبة لها.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من التحقق تجريبياً من آثار الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وكيف ستؤثر الصدمات النفطية في المتغيرات التوضيحية ومن ثم تحديد السياسات الملائمة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالموضوع من خلال اختبارات السببية (Granger test).

مشكلة البحث:

تعد الإيرادات النفطية من المتغيرات الأكثر عرضة للتقلبات والصدمات، وهي مرتبطة بمتغيرات خارجية ليس للاقتصاد المحلي دور في التأثير بها، كما أن بلدان أوبك تعتمد كثيراً على هذه الإيرادات في تغطية نفقاتها الحكومية والنمو الاقتصادي، بذلك فإن أي صدمة في الإيرادات سوف ينتقل تأثيرها السلبي إلى بقية المتغيرات.

فرضية البحث:

- وجود تأثير إيجابي للإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي لصدمات الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإيرادات النفطية إلى الانفاق الحكومي كما أنها تكون أيضاً من الإيرادات النفطية إلى النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغير الثاني، وعدم وجودها بالاتجاه المعاكس كون أن الإيرادات النفطية تتحدد بمتغيرات خارجية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية وصددماتها في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وكذلك العلاقة السببية بين تلك المتغيرات.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي في توضيح الأدب التجريبي والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، كما سيتم استخدام الأسلوب الكمي المتضمن أساليب الاقتصاد القياسي لتحديد أثر واتجاه العلاقة بين الإيرادات النفطية وكلاً من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لأوبك.

الاطار العام للبحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، فضلاً عن بعض الدراسات السابقة والنتائج والمقترحات، تناول المبحث الأول الاطار النظري للبحث، فيما احتوى المبحث الثاني على الجانب العملي.

بعض الدراسات السابقة:

- تناولت العديد من الدراسات السابقة الموضوع ومن هذه الدراسات:
١. دراسة (Mendoza & Vera, 2010) بعنوان "الأثار غير المتكافئة لصددمات النفط في اقتصاد مصدر للنفط"، هدفت هذه البحث تحليل اثار الصدمات النفطية من خلال الانحراف المعياري لتقلبات الأسعار في الإنتاج لفنزويلا مستخدمة البواقي المعدلة في نموذج (GARCH) لأسعار النفط الحقيقية للمدة (1984-2008). توصلت البحث الى ان تأثير الصدمات النفطية ايجابية وذات معنوية إحصائية في نمو الإنتاج وهو اكثر استجابة للزيادات في أسعار النفط من الانخفاضات غير المتوقعة. هذه النتيجة غير المتكافئة هي دليل على وجود علاقة غير خطية بين أسعار النفط والإنتاج.
 ٢. دراسة (Farzanegan, 2011) بعنوان "صددمات الإيرادات النفطية وسلوك الانفاق الحكومي في ايران"، تهدف البحث تحليل التأثيرات الحركية لصددمات النفط على فئات مختلفة من نفقات الحكومة الإيرانية للمدة (1959-2007)، استخدمت البحث معادلات الاستجابة (IRE) وتقنيات تحليل التباين (VDC). أظهرت النتائج ان النفقات العسكرية والأمنية تستجيب بشكل كبير لصددمات إيرادات النفط (أو أسعار النفط)، في حين ان مكونات الانفاق الاجتماعي لا تظهر ردود فعل كبيرة لمثل هذه الصدمات.
 ٣. دراسة (Ismael, 2011) بعنوان "تقييم النمو الاقتصادي والسياسة المالية في اندونيسيا"، هدفت البحث الى تحليل التنمية الاقتصادية والسياسة المالية في اندونيسيا وفي ما اذا كان قانون فاجنر أو كينز للتنمية الاقتصادية ينطبق في الدولة وما هي المتغيرات التي تحدد النمو الاقتصادي والسياسة المالية. استخدمت البحث نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة في الاجل القصير والاجل الطويل. توصلت البحث الى ان كلا القانونين ينطبقان في الاقتصاد. فالنمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات الانفاق الحكومي. كما يتم تحديد الانفاق الحكومية من خلال صادرات النفط والواردات وسداد الديون.
 ٤. دراسة (Akinleye & Ekpo, 2013) بعنوان "صددمات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي في نيجيريا"، مستهدفة قياس الاثار الاقتصادية الكلية لأسعار النفط المتماثلة وغير المتكافئة وصددمات إيرادات النفط في نيجيريا، استخدمت البحث نموذج (VAR). توصلت الى ان

صدّمت أسعار النفط الإيجابية والسلبية لها تأثير إيجابي في الانفاق الحكومي على الأجل الطويل وليس لها تأثير في الأجل القصير، وتكون لصدّمت النفط السلبية تأثير أقوى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأجلين الطويل والقصير، من ثم حدوث ضغوط تضخمية وانخفاض قيمة العملة المحلية. كما توصلت البحث إلى أن صدّمت الإيرادات النفطية تعيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مع ارتفاع الأسعار العامة بشكل حدي في الأجل القصير بعد الصدّمت الأولية. كما تؤدي صدّمت الإيرادات النفطية الإيجابية إلى تحفيز التوسع المالي في الاقتصاد النيجيري في الأجل القصير.

٥. دراسة (Hamdi & Sbia, 2013) بعنوان "العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اقتصاديات نفطية"، كان الهدف منها هو دراسة العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في البحرين للمدة (1960-2010)، استخدمت البحث التكاملي المشترك متعدد المتغيرات ونموذج تصحيح الخطأ. توصلت البحث إلى أن الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي والقناة الرئيسية التي تمول الانفاق الحكومي.

٦. دراسة (Adesola, et.al., 2014) بعنوان "تأثير الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في نيجيريا للمدة (1981-2012)"، سعت إلى دراسة إيرادات النفط من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المناسبة والكافية في نيجيريا، لذلك هناك حاجة لاستقرار الاقتصاد الكلي ونمط الانفاق الحكومي المسار للتقلبات الدورية من خلال تحسين أداء النمو الاقتصادي غير النفطي. تم إجراء الانحدار باستخدام برنامج (SPSS)، توصلت البحث إلى وجود اعتماد مفرط للاقتصاد النيجيري على إيرادات النفط. وأن وفرة النفط أدى إلى آثار سلبية في التنمية الاقتصادية.

٧. دراسة (Ahmad & Masan, 2015) بعنوان "العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في عُمان"، مستهدفة قياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين ثلاث متغيرات رئيسية للاقتصاد الكلي في عُمان التي هي الإيرادات النفطية الحقيقية، الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي باستخدام تقنية (Johansen) للتكامل المشترك وتقنية (VAR) للمدة (1971-2013). تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية الحقيقية. فالإيرادات النفطية الحقيقية والانفاق الحكومي لها تأثيرات إيجابية ومعنوية في الناتج المحلي الإجمالي لكلا الأجلين القصير والطويل، كما أن الانفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الأجلين في عُمان وأن التغيرات في الانفاق الحكومي مستمدة من صدّمت إيرادات النفط.

٨. دراسة (Zakaria & Shamsuddin, 2017) بعنوان "العلاقة السببية بين متغيرات النفط الخام ومتغيرات الموازنة في ماليزيا"، التي هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين متغيرات النفط الخام ومتغيرات الموازنة العامة. أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات النفط الخام والانفاق الحكومي في الأجل الطويل ووجودها مع النمو الاقتصادي في ذات الأجل. كما أن هنالك علاقة سببية من استهلاك النفط الخام إلى الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ومن الإنتاج، الصادرات والاستيرادات إلى النمو الاقتصادي.

٩. دراسة (Raifu & Raheem, 2018) بعنوان "هل أن الإيرادات الحكومية مهمة للنمو الاقتصادي؟ الدليل من نيجيريا"، هدفت البحث إلى فحص تأثير الإيرادات الحكومية (النفطية وغير النفطية) في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل باستخدام طريقة الانحدار

- الذاتي المتباطئ زمنياً (ARDL). مستنتجة ان الإيرادات الحكومية مهمة للنمو الاقتصادي في نيجيريا، وان النمو الاقتصادي اكثر استجابة لإيرادات النفط من الإيرادات غير النفطية.
١٠. دراسة (Olayungbo & Olayemi, 2018) بعنوان "العلاقة الحركية بين الإيرادات غير النفطية، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اقتصاد نفطي: الدليل من نيجيريا"، استهدفت دراسة العلاقات الحركية بين الإيرادات غير النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1981-2015). استخدمت البحث نموذج تصحيح الخطأ وسببية (Granger). أظهرت النتائج اثار سلبية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لكلا الاجلين الطويل والقصير. كما أن الإيرادات غير النفطية كان لها صدمات سلبية في النمو الاقتصادي بينما كانت صدمات الانفاق الحكومي ايجابية. كما كشفت البحث ان اتجاه السببية من الانفاق الحكومي الى كل من الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي.
١١. دراسة (Adedokun, 2018) بعنوان "آثار الصدمات النفطية في العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في نيجيريا (مع قيود خارجية)"، استهدفت التحقق من اثار الصدمات النفطية (السعر والإيرادات) على العلاقة الحركية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في نيجيريا، وكيف تنتقل هذه التأثيرات الى الاقتصاد الكلي، مستخدمة نموذج (VAR)، مستنتجة ان صدمات أسعار النفط لا يمكن ان تتنبأ بالتباين في الانفاق الحكومي في الاجل القصير، في حين ان القدرة التنبؤية لصدمات الإيرادات النفطية قوية جداً في كلا الاجلين القصير والطويل. كما اثبتت نتائج البحث العلاقة السببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية في الاجل القصير، بينما تكون السببية من الإيرادات النفطية الى النفقات الحكومية في الاجل الطويل. كما ان الصدمات النفطية تؤثر بشكل كبير في متغيرات السياسة المالية في الاجل القصير وان هذه التأثيرات تنتقل الى المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الاجل الطويل.
١٢. دراسة (Ibrahim, et.al., 2019) بعنوان "حساسية الموازين المالية العامة لصدمات أسعار النفط: تأثيرات الاجل القصير والطويل في عُمان"، مستهدفة البحث عن حساسية الموازين العامة لصدمات أسعار النفط على كلا الاجلين باستخدام البيانات السنوية للمدة (1980-2016)، استخدمت البحث نموذج (VAR) مستنتجة وجود علاقة سببية من أسعار النفط الى نمو الإنتاج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال والتضخم. كما بينت نتائج الانحدار الى ان التغيرات في أسعار النفط وما يترتب عليها من تغيرات في الإيرادات النفطية لهما تأثيرات مماثلة في معظم متغيرات الاقتصاد الكلي. كما أن صدمات أسعار النفط هي العامل الرئيسي في قلب نمو الناتج المحلي الإجمالي في عُمان.
١٣. دراسة (AL-Abri, 2019) بعنوان "صدمة الإيرادات النفطية ونمو القطاع غير النفطي في اقتصاد يعتمد على النفط: الحالة من عُمان"، استهدفت البحث تحليل ما اذا كان توفر الموارد الطبيعية نعمة ام نقمة، استخدمت البحث نموذج (VAR) للمدة (200-2015) وباستخدام بيانات فصلية لاستكشاف العلاقات طويلة وقصيرة الاجل بين النمو الاقتصادي المستمد من مصادر غير نفطية مع الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي. كما استخدمت البحث اختبارات السببية. استنتجت البحث الى ان السياسة المالية السليمة هي التي تسمح بالتنوع القطاعي الحقيقي للدخل لتجنب لعنة النفط في عُمان، ذلك لكون ان أسعار النفط السلبية تؤثر سلباً في الانفاق الحكومي مما يخفض الاستهلاك والاستثمار ومن ثم الى تباطؤ النمو الاقتصادي.

١٤. دراسة (Aluthge, et.al., 2021) بعنوان "تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1970-2019)"، الهدف منها قياس تأثير الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية في نيجيريا للمدة (1970-2019). استخدمت نموذج (ARDL) مع اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك. توصلت الى ان الانفاق الحكومي الاستثماري له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي لكلا الاجلين القصير والطويل، في حين لم يكن للإنفاق الحكومي الجاري أي تأثير في النمو الاقتصادي في الاجلين.

١٥. دراسة (Sepehroost, et.al., 2022) بعنوان "تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات الإيرانية باستخدام نموذج (BVAR)"، الهدف منها التحقق في اثار الصدمات النفطية في الإيرادات الضريبية لإيران باستخدام طريقة بايز للانحدار الذاتي (BVAR) مع الاخذ بالاعتبار متغيرات اجمالي الضرائب، الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والانفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1991-2019). أظهرت النتائج التأثير الإيجابي لصدمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة ولكن بمعدل متناقص، مما يشير الى اتجاه الحكومة للاعتماد على الإيرادات الضريبية وتوسيع القواعد الضريبية. مع انخفاض الإيرادات النفطية فإن الإيرادات الضريبية سوف تنخفض اذا لم يتم تعزيز القواعد الضريبية، مع افتراض بقاء الظروف الأخرى على حالها فإن هذا سوف يؤدي الى عجز اكبر في الموازنة العامة. ان هذا التأثير الإيجابي لصدمة النفط في الإيرادات الضريبية على الرغم من معنويته الى انه صغير، مما يدل على ضعف أداء النظام الضريبي في البلاد استجابة للتطورات النفطية بالإضافة الى ان انخفاض الإيرادات الضريبية يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية الأخرى.

يُستنتج مما سبق ان هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في عدة بلدان، الا انها لم تتفق تماماً في تأثير الإيرادات النفطية وصدمة، ذلك لاختلاف عينتها واختلاف الطرق القياسية في تحليل وقياس العلاقات. بل أن بعضها اختلف في النتائج على الرغم من كونها في نفس البلد، ذلك لاختلاف الأسلوب القياسي او المدة للبحث. لذا جاءت البحث الحالية مستخدمة أسلوب قياسي جديد لم يُستخدم بالدراسات السابقة وهو نموذج البيانات المجدولة (Panel Data) لبلدان أوبك، ذلك من خلال استخدام دمج بيانات هذه البلدان (المقاطع العرضية) مع بيانات السلاسل الزمنية للمدة (2003-2021)، وتوصيف النموذج بأسلوب مغاير ذلك باستخدام المتغير الوهمي لكي يُعبر عن صدمات الإيرادات النفطية.

المبحث الأول: الاطار النظري والادب التجريبي للبحث:

أولاً: الاطار النظري للبحث:

في هذا الجزء يتم تناول المفاهيم الأساسية لمتغيرات البحث ثم الادب التجريبي الخاص بالعلاقة بين هذه المتغيرات كالاتي:

١. مفاهيم أساسية:

في هذا الجزء سيتم التعرف على مفاهيم المتغيرات الأساسية للبحث كالاتي:

أ. **الإيرادات النفطية:** قبل توضيح مفهوم الإيرادات النفطية لابد من إعطاء مفهوم للإيرادات العامة التي هي كل ما تتحصل عليه الحكومة من موارد ومن مختلف المصادر سواء كانت ريعية كالمعادن والنفط الخام، أم سواء كانت سيادية كالضرائب والرسوم (صالح ونايف، ٢٠٢١: ٢٤٤-٢٤٥).

(٢٤٥). كما أن الإيرادات العامة هي المبالغ النقدية التي تتحصل عليها الحكومة لتلبي الحاجات العامة (التنفقات العامة)، لذا فإن الإيرادات العامة يجب أن تتسم بكونها مبالغ نقدية. مما سبق يمكن القول أن الإيرادات النفطية هي عبارة عن المبالغ النقدية التي تتحصل عليها الحكومة أو الدولة من بيع النفط الخام في الأسواق النفطية. إن هذه الإيرادات تعتمد على الأسعار والكميات المطلوبة، فالأسعار تتحدد في الأسواق العالمية وهي تتبع الطلب العالمي، لذا فهي تتسم بالتقلبات، كذلك فإن الكميات المطلوبة تتسم هي الأخرى بالتقلبات حسب الحالة الاقتصادية للبلدان المستوردة، لذا فهي عرضة للتقلبات أيضاً محدثة في بعض الأحيان صدمات. **ب. الصدمات النفطية:** هي التقلبات أو التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في الأسواق العالمية النفطية، مما يسبب إما الارتفاع السريع في الأسعار النفطية أو الانخفاض السريع في هذه الأسعار (جواد، ٢٠٢٢: ٤٦٠).

تعرض العالم إلى الكثير من الصدمات النفطية على مدار العقود الماضية، مما أثر في النشاط الاقتصادي والتسبب بركود عالمي، كما تعددت أسباب هذه الصدمات، فبعضها بسبب التوترات السياسية في البلدان المصدرة للنفط وبعضها بسبب الحروب وبعضها بسبب تباطؤ النمو في البلدان المستوردة للنفط وأخرى بفعل وباء، كما حصل في الصدمة الأخيرة الناتجة بفعل وباء كورونا عامي (2019) و(2020)، مما تسبب في انخفاض الطلب العالمي على النفط. هذه الصدمات إما أن تكون انخفاض سريع في الأسعار النفطية أو ارتفاع سريع في الأسعار النفطية والتي تكون بمثابة صدمة تدفع النشاط الاقتصادي العالمي أو استجابة للصدمات الأخرى التي تقود الاقتصاد العالمي. في الحالة الأولى قد يكون الانخفاض مدفوعاً بعوامل لا تتعلق بالظروف الاقتصادية العالمية، في حين في الحالة الثانية قد يكون الانخفاض في الأسعار النفطية نتيجة التغيرات غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي العالمي (Ibrahim, 2019: 147). لذا ليس فقط يجب تحليل تغيرات الأسعار بل يجب أيضاً تحليل آثار هذه التغيرات والصدمات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هنا يجب التمييز بين البلدان سواء كانت مصدرة أم مستوردة للنفط لاختلاف التأثير حسب طبيعة البلد، ولما كانت هذه البحث تخص البلدان المصدرة للنفط لذا سوف يتم تحديد الصدمة النفطية على أنها انخفاض أسعار النفط.

تأتي الصدمات النفطية من ثلاث عناصر، صدمات العرض الكلي، صدمات الطلب الكلي وصددمات الطلب على النفط، إن معظم الصدمات غير المتوقعة ناتجة من صدمات الطلب الكلي وصددمات الطلب الخاص بالنفط (Mendoza & Vera, 2010: 4-5).

ت. الانفاق الحكومي: هو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد هيئاتها لتحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة (عبد وآخرون، ٢٠١٩: ١٩٩). لذا فإن هذا الانفاق يتصف بكونه مبلغ من النقود ويجب أن يُقدم من قبل الحكومة المركزية أو أحد هيئاتها من الوزارات أو الحكومات المحلية من محافظات أو بلدياتها. ينقسم الانفاق الحكومي إلى انفاق استهلاكي (جاري) وانفاق استثماري، فالإنفاق الجاري هو الانفاق على السلع والخدمات التي تنفق بشكل دوري من قبل الدولة لتيسير مهامها والتي تتعلق بالأجور والمرتبات والإعانات التي تتصف بالدورية والاستمرار. أما الانفاق الحكومي الاستثماري، فهو يتمثل بالإنفاق من قبل الدولة على السلع الرأسمالية مثل البنى التحتية والهياكل الأساسية والمشاريع الاستثمارية كالمعامل التابعة للدولة، وتتصف بعدم دوريتها وإنها تحصل مرة واحدة.

إن النفقات الحكومية الجارية ضرورية لإدارة والحفاظ وإدامة النفقات الحكومية الاستثمارية، بالتالي فإنها غير مرنة للانخفاض. في حالة زيادة الإيرادات النفطية فإن الانفاق الجاري سيرتفع أيضاً بسبب الحجم الأكبر للحكومة. مع ذلك عند انخفاض إيرادات النفط بانخفاض أسعارها، لا تستطيع الدولة تخفيض حجم أنشطتها على الفور خصوصاً للإنفاق الجاري، مما يسبب عجز كبير في الموازنة العامة (Farzanegan, 2011: 1056).

ث. النمو الاقتصادي: هو الزيادة في متوسط نصيب الفرد أو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الحجمي، ٢٠٢١: ١٤٩).

٢. الأدب التجريبي:

في بادئ الأمر كانت إيرادات الدولة تأتي من أملاك الملوك والأمراء للأراضي الزراعية، أي من الدومين العام والدومين الخاص، وإن إيرادات هذا الدومين تذهب لتغطية نفقات الملوك والأمراء. أما عند الكلاسيك لم يكن للإيرادات العامة والانفاق الحكومي دور في الحياة الاقتصادية، فالنفقات الحكومية لديهم تقتصر على الجوانب التي يعزف عنها القطاع الخاص مثل الأمن والدفاع، بذلك فإن النفقات الحكومية جداً ضئيلة، فقد كانت الحرية الاقتصادية ومبدأ دعه يعمل دعه يمر هو السائد، وتدخل الدولة غير مرغوب به كونه يشوه الحياة الاقتصادية.

كان من نتائج عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والحرية الاقتصادية حصول أزمات مالية كبيرة، فقد أصبحت أحد خصائص النظام الرأسمالي، منها أزمة الكساد الأعظم (١٩٢٩-١٩٣٣) مما أوجب إدخال تعديل على هذا النظام، تبني هذا التعديل العالم البريطاني كينز والذي أنشأ أفكار جديدة أطلق عليها النظرية الكينزية أو النظرية الحديثة، التي دعت إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال سياسات الانفاق الحكومي والإيرادات العامة، فبدون تدخل الدولة لن يكون الطلب الكلي الفعال مساوي للعرض الكلي، بذلك فإن الدولة هي التي تحقق هذا التوازن من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الإيرادات العامة في أوقات الكساد، وتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة في أوقات الرخاء. بعد ذلك جاءت النظرية النيوكلاسيكية التي تبناها النقوديون داعين إلى تخفيض الاعتماد على السياسات المالية وتخفيض دورها في الاقتصاد والاستعاضة عنها بالسياسات النقدية كونها أقدر على إدارة كفة الاقتصاد.

في النظرية النيوكلاسيكية فإن الانفاق الحكومي والإيرادات العامة ستؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فليس هنالك تأثير، يستثنى من ذلك تأثير الضرائب المشوهة لتوزيع الدخل والتي سيكون تأثيرها سلباً والنفقات المنتجة التي سيكون لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي (Aluthge, et.al., 2021: 143-144).

إن تأثير تقلبات الإيرادات النفطية (صدمة الإيرادات النفطية) يكون على الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط، وإن هذا التأثير يكون من خلال السياسات المالية. فالسياسة المالية أداة رئيسية في نقل صدمات النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج والنمو الاقتصادي، فعند ارتفاع الإيرادات النفطية سوف يرتفع الانفاق الحكومي وبانخفاضها ينخفض الانفاق الحكومي، لذلك فإن استجابة السياسة المالية تكون توسعية في حالة زيادة الإيرادات النفطية وانكماشية في حالة انخفاض الإيرادات النفطية على الرغم من كون أن الانفاق الحكومي لا يستجيب بنفس النسبة لاستجابته في ارتفاع الإيرادات، كونه غير مرّن للانخفاض لعدم إمكانية تخفيض الانفاق الجاري، بذلك تكون السياسة المالية هي آلية لنقل تأثير التقلبات في الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد. انخفاض الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي سوف يخفض الطلب الكلي الفعال على الاستهلاك والاستثمار والتي (٢٦٧)

ستؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، وعند ارتفاع الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي فإن الطلب الكلي الفعال على الاستهلاك والاستثمار سيرتفع مما يزيد النمو الاقتصادي بفعل المضاعف والمعجل (Ahmad & Masan, 2015:94-95).

معنى ذلك أن زيادة الموارد الطبيعية سيكون لها دور محفز في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط من خلال تحويلها إلى رأس مال لدعم الإنتاج والنمو الاقتصادي في المستقبل إلا أن الواقع قد يثبت عكس ذلك، فالبلدان الغنية بالنفط أقل نمواً من بلدان أخرى لا تمتلك موارد نفطية، لذا يثار تساؤل هل أن النفط نعمة أم نقمة بالنسبة للبلدان التي تمتلكه.

إن وفرة النفط في البلدان له آثار سلبية في النمو الاقتصادي، فهي تؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتقلب الإيرادات النفطية (صدمة الإيرادات النفطية) بسبب التعرض لتقلبات أسواق السلع العالمية، سوء إدارة الحكومة لإيرادات الموارد، المؤسسات الضعيفة وغير الفعالة والحكومات الفاسدة. كما أن التدفق الهائل للإيرادات يغذي الجشع والتنافس على الموارد وكلاهما بمثابة حجر الأساس للازمات والصراعات والعنف التي أصبحت تلخص معظم البلدان الغنية بالنفط (Adesola, et.al., 2014:74).

السياسة المثلى لصدمة النفط أنه عندما ترتفع أسعار النفط يتم توفير الفائض إلى وقت لاحق عندما تنخفض أسعار النفط، لكن في الواقع عندما ترتفع الأسعار سوف يزيد من الانفاق الحكومي على السلع غير التجارية مثل (الأجور والاعانات)، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاع القابل للتداول. حتى إذا تم النظر إلى ارتفاع الأسعار على أنها صدمة مؤقتة فإن تراكم فوائض الموازنة العامة في أوقات الازدهار على حساب الانفاق الحكومي عادةً لا يحظى بشعبية في الاقتصاديات النامية المصدرة للنفط. على العكس من ذلك يتطلب الانخفاض المفاجئ في الإيرادات النفطية تعديلاً بتخفيض الانفاق الحكومي الأمر الذي يكون مكلفاً. قد تتعطل الاستثمارات الحكومية عند انخفاض الإيرادات النفطية (Al-Abri, et.al., 2019:786-787).

هناك قنوات مختلفة يمكن من خلالها للموارد الطبيعية أن تؤخر النمو الاقتصادي. يمكن وصف هذه القنوات أنها قنوات مزاحمة، حيث تتراحم الموارد الطبيعية أنواعاً أخرى من رأس المال والتي تعتبر مهمة للتنمية الاقتصادية وبالتالي تؤخر النمو الاقتصادي. إن الموارد الطبيعية ليست ضارة بالدخل في حد ذاتها ولكنها تميل إلى التأثير سلباً في العديد من الأنشطة الداعمة للدخل مثل رأس المال المؤسسي التي تؤثر في النمو الاقتصادي، هذه القنوات هي: (Ahmad & Masan, 2015:99-103)

القناة الأولى: قناة المرض الهولندي، حيث يؤدي تصدير السلع الأولية إلى ارتفاع سعر الصرف، هذا بدوره يؤدي إلى انكماش قطاع التجارة، ومن ثم انخفاض الإنتاج في القطاعات غير النفطية.

القناة الثانية: هي التعليم ورأس المال البشري، مع انخفاض التصنيع في القطاعات غير النفطية فإن الطلب على العمل الماهر والتعليم عالي الجودة ينخفض، مما يخفض من عوائد التعليم والقوى العاملة الماهرة التي تعد عامل الإنتاج الرئيسي. فالموارد الطبيعية تتراحم رأس المال البشري، بالتالي تبطل الأداء الاقتصادي للبلدان ذات الوفرة الطبيعية.

القناة الثالثة: الاستثمار ورأس المال المادي، وفرة الموارد النفطية تقلل من الحافز على الادخار والاستثمار وبالتالي تعيق النمو الاقتصادي. فوفرة الموارد النفطية يضمن تدفقاً مستمراً

للثروة وبالتالي اعتماد أقل على الادخارات والاستثمارات. كما أن الاعتماد على النفط يُعرض البلاد للقلبات والصدمات مما يخلق حالة من عدم التأكد للمستثمرين وبالتالي انخفاض الاستثمارات.

القناة الرابعة: تأثير الاقتصاد السياسي، المقصود به الحكم وجودة المؤسسات العامة. فازدهار الموارد الطبيعية مقترنة بحقوق الملكية غير المحدودة، التي تمثل وضع كمية كبيرة من الموارد في أيدي الدولة وبالتالي تعزيز المنافسة الباحثة عن الربح بدلاً من الأنشطة الإنتاجية. وهذا يقلل من الجودة المؤسسية عن طريق الحث على الفساد والسلوك الساعي إلى الربح. معنى ذلك أن النفط له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره الضار في الجودة المؤسسية. فقد تؤدي وفرة الموارد إلى ظهور مجموعات مصالح قوية تحاول التأثير على السياسيين لتبني سياسات قد لا تكون مفيدة لعامة الناس.

القناة الخامسة: هي تقلب أسعار النفط وتأثيره في الإيرادات العامة. في الواقع، يعد تقلب أسعار النفط أحد أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان المصدرة للنفط. هذه التقلبات تضع الاقتصاد تحت خطر التقلبات الخارجية التي تُعيق التخطيط، تُزيد العجز، تُزيد الديون وتؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. تعكس هذه التقلبات تأثيرها على السياسات الاقتصادية، وبالتالي الارتباط الكبير بالنفط، يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار وعدم التأكد في أسواق النفط العالمية، مما يجعل هذه الاقتصادات عرضة للصدمات في أسعار النفط. إن لعنة الموارد هي بالمقام الأول مشكلة تقلب. فالعامل الرئيسي لتقلب نمو دخل الفرد في البلدان الغنية بالموارد هو التقلبات في أسعار السلع الأساسية. فالبلدان ذات التقلبات الكبيرة في الأسعار لديها المزيد من التقلبات في معدلات التبادل التجاري وانخفاض في الاستثمارات الأجنبية وبالتالي انخفاض في النمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان الأكثر استقراراً بالأسعار والقادة الصناعيين.

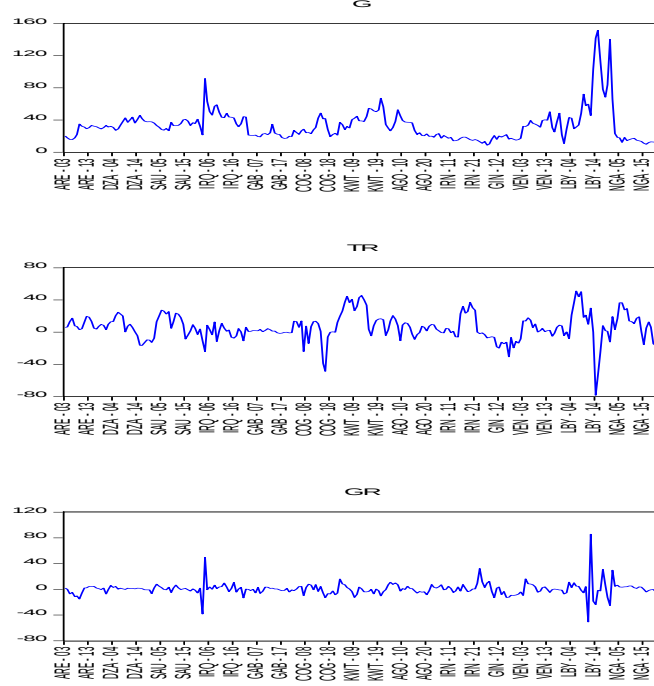
القناة السادسة: هي السياسة المالية ومسايرتها للدورات الاقتصادية نتيجة لعنة الموارد. فالتغيرات في السلوك المالي الذي ينعكس بدوره من خلال التغيرات في الإيرادات المالية التي تحركها أسعار النفط تؤدي إلى تفاقم دورات الإنتاج. ففي البلدان المصدرة للنفط فإن سياسات الانفاق الحكومي مرتبطة بالإيرادات النفطية والتي تُشكل جزءاً كبيراً من الموازنة العامة. فعند ارتفاع أسعار النفط فإن الإيرادات النفطية سوف تزداد مما يُزيد من الانفاق الحكومي وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي مما يعني استجابة توسعية والتي تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي. أما عند انخفاض أسعار النفط فإن الإيرادات النفطية سوف تنخفض وبالتالي تخفيض الانفاق الحكومي وانخفاض الطلب الكلي وبالتالي تكون السياسة انكماشية والتي تخفض النمو الاقتصادي، بذلك تكون السياسة المالية أداة لنقل التقلبات في أسعار النفط والإيرادات النفطية إلى بقية الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن تأثير الإيرادات النفطية لا يكون سلبي في النمو الاقتصادي بل يكون إيجابياً، إلا أنها تفسر ظاهرة لعنة الموارد وانخفاض النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط مقارنة مع البلدان الأخرى من خلال التأثير السلبي لصدمات الإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث:

اختص هذا المبحث بالجانب العملي من خلال عرض الاشكال البيانية الخاصة بالمتغيرات الرئيسية، ثم بعد ذلك اجراء الاختبارات والحصول على نتائج التقدير كما يأتي:
أولاً: اتجاهات الانفاق الحكومي، الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في بلدان أوبك للمدة (2003-2021):

لتوضيح المتغيرات الأساسية للبحث واتجاهاتها في عينتها تم اخذ الاشكال البيانية للإنفاق الحكومي، الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي من خلال برنامج (Eviews-10)، كالآتي:



الشكل (1) اتجاهات الانفاق الحكومي، الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في بلدان أوبك للمدة (2003-2021)
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

يُلاحظ من الاشكال البيانية ان مستوى الانفاق الحكومي كان الأعلى في نيجيريا في الجزء الأول من مدة البحث وانخفض بعد ذلك، وان العراق يأتي بالمرتبة الثانية في القسم الأول من مدة البحث ايضاً ثم بقية بلدان أوبك التي تكون متقاربة تقريباً.

ان الإيرادات النفطية متقاربة ايضاً في بلدان أوبك، كونها تخضع لنظام الحصص والاتفاقيات بين بلدان المنظمة وجميع هذه البلدان تواجه نفس الأسعار العالمية للنفط، بالتالي تكون إيراداتها النفطية متقاربة، باستثناء ليبيا اذ انخفضت فيها هذه الإيرادات في القسم الثاني من مدة البحث بسبب الحرب.

مستويات النمو الاقتصادي ايضاً كانت متقاربة بين البلدان باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالقسم الأول من مدة البحث للعراق وليبيا التي كانت اعلى من بقية البلدان.

من خلال المقارنة بين المتغيرات الثلاثة يلاحظ انها تسير باتجاه واحد وخصوصاً بالنسبة للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما ان الإيرادات النفطية تسير بنفس الاتجاه مع الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالعراق وليبيا.

ثانياً: صياغة النمادج:

تم صياغة نموذجين في هذه البحث الأول يتعلق بتأثير الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والثاني يخص تأثير الإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي، كالآتي:

١. نموذج الانفاق الحكومي:

تم صياغة هذا النموذج بالشكل الآتي:

$$\hat{G}_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 PR_{it} + \hat{\beta}_2 INF_{it} + \hat{\beta}_3 POP_{it} + \hat{\beta}_4 TR_{it} + \hat{\beta}_5 CPI_{it} + \hat{\beta}_6 I_{it} + \hat{\beta}_7 SP_{it}$$

إذ أن:

$\hat{G}$: القيمة المقدرة للإنفاق الحكومي.

$\hat{\beta}_s$: معلمات النموذج.

PR : الإيرادات النفطية نسبة من GDP.

INF : معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

POP : معدلات النمو السكاني.

TR : الميزان التجاري نسبة من GDP.

CPI : مؤشر إدراك الفساد الذي تتراوح قيمته بين (0-100) فكلما كان قريب من (100) دل ذلك على زيادة إدراك الفساد (أي انخفاض الفساد)، والعكس بالعكس فكلما اقترب من الصفر دل ذلك على عدم إدراك الفساد (أي زيادة الفساد).
 I : الاستثمار الإجمالي نسبة من GDP.

SP : المتغير الوهمي الذي يمثل الصدمات النفطية، فعند حدوث صدمة نفطية يأخذ المتغير الرقم (1) وعند عدم وجود هذه الصدمة يأخذ المتغير الرقم (0)، (بما أن بلدان العينة هي أوبك والتي هي مصدرة للنفط فإن الصدمة النفطية بالنسبة لها هو انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية التي كانت في السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٩-٢٠٢٠).

i : تشير إلى المقاطع العرضية التي (13) بلد والتي هي بلدان منظمة أوبك.

t : تشير إلى المدة الزمنية التي هي (2003-2021).

ب. نموذج النمو الاقتصادي:

تم صياغة هذا النموذج كالآتي:

$$\hat{GR}_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 PR_{it} + \hat{\beta}_2 INF_{it} + \hat{\beta}_3 POP_{it} + \hat{\beta}_4 FDI_{it} + \hat{\beta}_5 CPI_{it} + \hat{\beta}_6 S_{it} + \hat{\beta}_7 SP_{it}$$

إذ أن:

$\hat{GR}$: القيمة المقدرة للنمو الاقتصادي.

$\hat{\beta}_s$: معلمات النموذج.

PR : الإيرادات النفطية نسبة من GDP.

INF : معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

POP : معدلات النمو السكاني.

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من GDP.

CPI : مؤشر إدراك الفساد الذي تتراوح قيمته بين (0-100) فكلما كان قريب من (100) دل ذلك على زيادة إدراك الفساد (أي انخفاض الفساد)، والعكس بالعكس فكلما اقترب من الصفر دل ذلك على عدم إدراك الفساد (أي زيادة الفساد).
 S : الادخار نسبة من GDP.

SP : المتغير الوهمي الذي يمثل الصدمات النفطية، فعند حدوث صدمة نفطية يأخذ المتغير الرقم (1) وعند عدم وجود هذه الصدمة يأخذ المتغير الرقم (0)، (بما أن بلدان العينة هي أوبك والتي هي مصدرة للنفط فإن الصدمة النفطية بالنسبة لها هو انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية التي كانت في السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٩-٢٠٢٠).

i : تشير إلى المقاطع العرضية التي (13) بلد والتي هي بلدان منظمة أوبك.

t : تشير إلى المدة الزمنية والتي هي (2003-2021).

ثالثاً: اختبارات الاستقرارية (Unit Root):

تم استخدام اختبار (Fisher-PP) للتأكد من استقرارية البيانات الخاصة بالبحث، الجدول الاتي يوضح نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات المستخدمة في البحث ولكلا النموذجين، كالآتي:

الجدول (1) نتائج اختبار $(Fisher_PP\chi^2)$ لاستقرارية البيانات (Unit Root)

المتغيرات	المستوى (I_0)	
	ثابت	ثابت مع اتجاه
G	42.955 (0.01)	54.782 (0.00)
PR	22.683 (0.65)	48.865 (0.00)
INF	81.158 (0.00)	83.296 (0.00)
POP	337.677 (0.00)	72.920 (0.00)
TR	43.775 (0.01)	56.616 (0.00)
CPI	42.183 (0.02)	40.525 (0.03)
I	41.445 (0.02)	30.094 (0.26)
GR	368.850 (0.00)	137.454 (0.00)
FDI	48.728 (0.00)	51.908 (0.00)
S	34.584 (0.12)	40.295 (0.03)

الأرقام بين الأقواس تمثل مستويات المعنوية (P-Values) لاختبار (Fisher-PP) وإن مستوى المعنوية المقبول هو (5%) أو أقل.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يتبين من الجدول أعلاه ان جميع المتغيرات معنوية عند (5%) كون ان الاحتمالية لها اقل من (0.05) بذلك فهي مستقرة عند مستوى المعنوية المذكور سابقاً مما يُشير الى استقرار جميع المتغيرات عند نفس المستوى (I_0) ، بذلك لا حاجة لاختبار المتغيرات عند الفرق الأول (I_1) . بما ان المتغيرات مستقرة عند المستوى (I_0) لذلك فلا حاجة لأخذ التكامل المشترك للمتغيرات، كما ان البيانات تعطي علاقة الاجل الطويل، لذلك يجب استخدام أحد النماذج الخاصة بإيجاد هذه العلاقة.

رابعاً: علاقة الارتباط:

لإيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات يتم إيجاد مصفوفة الارتباطات بين هذه المتغيرات وحسب النماذج المستخدمة في البحث، كالآتي:

١. مصفوفة الارتباطات لنموذج الانفاق الحكومي:

المصفوفة الاتية تمثل الارتباطات بين متغيرات نموذج الانفاق الحكومي، كالآتي:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط وقيم (t) المحتسبة لها لنموذج الانفاق الحكومي

المتغيرات	G	PR	INF	POP	TR	CPI	I
G	1.00 (4.69)	0.29 (4.69)	0.04 (0.53)	0.17 (2.66)	-0.23 (-3.68)	-0.11 (-1.69)	0.76 (18.04)
PR	0.29 (4.69)	1.00	-0.09 (-1.35)	0.08 (1.32)	0.35 (5.80)	-0.10 (-1.60)	0.04 (0.57)
INF	0.04 (0.53)	-0.09 (-1.35)	1.00	-0.20 (-3.25)	0.01 (0.16)	-0.08 (-1.25)	-0.04 (-0.60)
POP	0.17 (2.66)	0.08 (1.32)	-0.20 (-3.25)	1.00	0.10 (1.50)	0.28 (4.60)	-0.13 (-1.99)
TR	-0.23 (-3.68)	0.35 (5.80)	0.01 (0.16)	0.10 (1.50)	1.00	0.24 (3.86)	-0.29 (-4.77)
CPI	-0.11 (-1.69)	-0.10 (-1.60)	-0.08 (-1.25)	0.28 (4.60)	0.24 (3.86)	1.00	-0.19 (-2.96)
I	0.76 (18.04)	0.04 (0.57)	-0.04 (-0.60)	-0.13 (-1.99)	-0.29 (-4.77)	-0.19 (-2.96)	1.00

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم (t) المحتسبة، وأن القيم التي تكون أعلى من (2) تشير إلى معنوية العلاقة.
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

إن علاقة الارتباط تكون على ثلاث احتمالات في حالة كونها معنوية، الحالة الأولى علاقة ارتباط ضعيفة التي تكون أقل من (0.30)، الحالة الثانية تكون متوسطة القوة التي تتراوح بين (0.30-0.69) والحالة الثالثة علاقة قوية والتي تزيد عن (0.69).
إن العلاقة بين الانفاق الحكومي وكلاً من الإيرادات النفطية والنمو السكاني ضعيفة وموجبة، بينما تكون ضعيفة وسالبة مع الميزان التجاري، في حين تكون قوية وموجبة بين الانفاق الحكومي والاستثمار، ولم تتحقق مع كلاً من التضخم ومؤشر إدراك الفساد لعدم معنويتهما.
إن العلاقة بين بقية المتغيرات المصفوفة والتي تدخل كمتغيرات توضيحية في نموذج الانفاق الحكومي ضعيفة أو غير معنوية باستثناء العلاقة بين الإيرادات النفطية والميزان التجاري تكون متوسطة وتبلغ (0.35)، مما يعني عدم اعتماد المتغيرات التوضيحية أحدهما على الآخر بشكل كبير مما يدل على خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي لعدم وجود علاقة ارتباط قوية فيما بين المتغيرات التوضيحية.

٢. مصفوفة الارتباطات لنموذج النمو الاقتصادي:

المصفوفة الاتية تمثل الارتباطات بين متغيرات نموذج النمو الاقتصادي، كالآتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط وقيم (t) المحتسبة لها لنموذج النمو الاقتصادي

المتغيرات	GR	PR	INF	POP	FDI	CPI	S
GR	1.00 (3.18)	0.20 (3.18)	-0.01 (-0.23)	0.02 (0.31)	-0.01 (-0.02)	-0.07 (-1.03)	-0.06 (-0.98)
PR	0.20 (3.18)	1.00	-0.09 (-1.35)	0.08 (1.32)	-0.05 (-0.85)	-0.10 (-1.60)	0.15 (2.38)
INF	-0.01 (-0.23)	-0.09 (-1.35)	1.00	-0.20 (-3.25)	-0.03 (-0.45)	-0.08 (-1.25)	-0.07 (-1.03)
POP	0.02 (0.31)	0.08 (1.32)	-0.20 (-3.25)	1.00	0.14 (2.18)	0.28 (4.60)	-0.08 (-1.21)
FDI	-0.01	-0.05	-0.03	0.14	1.00	0.47	-0.03

المتغيرات	GR	PR	INF	POP	FDI	CPI	S
	(-0.02)	(-0.85)	(-0.45)	(2.18)		(8.29)	(-0.44)
CPI	-0.07 (-1.03)	-0.10 (-1.60)	-0.08 (-1.25)	0.28 (4.60)	0.47 (8.29)	1.00	-0.10 (-1.50)
S	-0.06 (-0.98)	0.15 (2.37)	-0.07 (-1.03)	-0.08 (-1.21)	-0.03 (-0.44)	-0.10 (-1.50)	1.00

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم (t) المحتسبة، وأن القيم التي تكون أعلى من (2) تشير إلى معنوية العلاقة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

إن علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية ضعيفة وموجبة، أما بالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات فإنها غير معنوية.

يُبين الجدول (3) أن العلاقة بين المتغيرات التوضيحية لنموذج النمو الاقتصادي فيما بينها ضعيفة أو غير معنوية، باستثناء العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر كانت متوسطة إذ بلغت (0.47)، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي.

خامساً: نتائج تقدير علاقة الانحدار:

تم استخدام نموذج (SURs) الذي هو مختصر للعبارة (Seemingly Unrelated Regression Models) والمقترحة من قبل (Zellner) عام (١٩٦٢) لتطبيق طريقة (GLS) لغرض إلغاء الارتباطات بين الأخطاء العشوائية عبر المقاطع العرضية، بما أنه البحث تعالج نموذجين لذا سوف يكون هنالك نوعين من النتائج الأولى تخص نموذج الانفاق الحكومي والثاني تخص نموذج النمو الاقتصادي كالآتي:

١. نتائج تقدير نموذج الانفاق الحكومي:

فيما يأتي جدول يوضح نتائج هذا النموذج كالآتي:

الجدول (4) نتائج تقدير علاقة الانفاق الحكومي لبيانات (Panel Data) في بلدان أوبك

Response Variable : G				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
PR _{it}	0.453	0.022	20.211	0.00
INF _{it}	0.000451	0.000073	6.219	0.00
POP _{it}	0.702	0.045	15.564	0.00
TR _{it}	-0.207	0.014	-14.992	0.00
CPI _{it}	-1.705	0.146	-11.694	0.00
I _{it}	0.291	0.007	43.322	0.00
SP _{it}	-1.772	0.661	-2.679	0.00
C	5.956	1.082	5.504	0.00
n= 247 R ² = 0.936 R ² _adj=0.934 F_stat=497.978 Prob.(0.00) D.W.=1.833 d.f=239				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يتبين من الجدول (4) ان جميع المتغيرات معنوية، كون ان قيم الاحتمالية (P-Value) المقابلة لقيم (t) المحتسبة (التي تكون في العمود الاخير من الجدول) اقل من (5%) واقل (1%)، اذ تبلغ (0.00)، مما يدل على معنوية هذه المتغيرات عند مستويات معنوية (5%) و(1%). كما ان النموذج معنوي بالكامل، فقيمة الاحتمالية (P-Value) لاختبار (F) ايضاً (0.00) مما يشير الى معنويته عند مستوى (5%) و(1%).

يتضح من خلال قيمة (R^2 -adj) بان المتغيرات التوضيحية تؤثر بما نسبته (93.4%) في متغير الاستجابة، والباقي (6.6%) يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كون ان قيمة (D.W) دوربن واتسون والمساوية (1.833) قريبة من (2) مما يدل على خلو هذا النموذج من هذه المشكلة.

إن تأثير الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي موجب ويبلغ (0.453)، هذا يعني ان زيادة الإيرادات النفطية بوحدة واحدة سوف يُزيد من الانفاق الحكومي بمقدار (0.453) وحدة. كما ان تأثير التضخم في الانفاق الحكومي موجب لكنه قليل جداً فهو يبلغ (0.000451)، وهو منخفض جداً وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، كونها جاءت نتيجة زيادة الأسعار مما حدا بالحكومات زيادة مقدار الأموال المطلوبة لشراء نفس السلع التي كانت تشتري في السابق نتيجة لزيادة أسعارها، دون زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المقدمة. كذلك فان تأثير النمو السكاني إيجابي في الانفاق الحكومي، وهذه الزيادة ايضاً تمثل زيادة ظاهرية كونها جاءت بسبب النمو السكاني مما أدى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات الحكومية دون ان يرافقها زيادة في السلع والخدمات المقدمة للسكان الأصليين.

جاء تأثير الحساب التجاري (الميزان التجاري) في الانفاق الحكومي سلبياً، وهذا يتلائم مع وجهة النظر الاقتصادية، فعند حدوث فائض في الحساب التجاري (يكون الحساب موجب أي الصادرات اعلى من الاستيرادات) سوف يؤدي الى فائض الموازنة العامة أي انخفاض بالانفاق الحكومي، وعندما يحصل عجز في الحساب التجاري (إشارة الحساب سالبة) فان هذا سوف يُحدث عجز الموازنة العامة (العجز التوأمي) مما يعني ارتفاع الانفاق الحكومي.

تأثير مؤشر إدراك الفساد سلبياً ايضاً في الانفاق الحكومي، فعند زيادة هذا المؤشر سوف ينخفض الفساد الإداري في المؤسسات وبالتالي ينخفض الهدر في المال العام وبالتالي انخفاض الانفاق الحكومي، وهذا ما تؤيده البيانات الخاصة في البحث، فأكثر بلد ادراكاً للفساد في عينة البحث هو الامارات العربية المتحدة (اذ يبلغ فيها المؤشر 60% تقريباً) والتي يكون الانفاق الحكومي اقل مستوى بالنسبة لبدان العينة، وبالعكس فان الدول التي ينخفض فيها مؤشر ادراك الفساد مثل نيجيريا والعراق وانغولا (والذي يبلغ فيها المؤشر بحدود 15%) تمتلك اعلى مستويات انفاق حكومي بين دول العينة.

إن تأثير الاستثمار الإجمالي إيجابي في الانفاق، وهذا منطقي، كون ان زيادة الاستثمارات سوف تعني زيادة الضرائب وبالتالي إمكانية زيادة الانفاق الحكومي، كما ان زيادة الاستثمار يتطلب توفير بيئة ملائمة من بنى تحتية وهياكل ارتكازية مما يعني وجوب زيادة الانفاق.

أظهر تأثير ازمة الإيرادات النفطية تأثيراً سلبياً في الانفاق الحكومي، فعند وجود ازمة إيرادات (التي تمثل انخفاضها بالنسبة للدول المصدرة للنفط) فإن هذا سوف يؤدي الى انخفاض الانفاق الحكومي، وهذا التأثير كبير نسبياً وهو أكبر من الواحد ويساوي (1.772)، فحدوث صدمة

الإيرادات النفطية يخفض الانفاق الحكومي بمقدار (1.772) وحدة، وفي حالة عدم وجود هذه الصدمات فإن الانفاق الحكومي يتزايد مع زيادة الإيرادات. تبدأ دالة الانفاق الحكومي من نقطة أعلى من الصفر وتساوي (5.956) كون أن الحد الثابت موجب. أي عندما تكون هذه المتغيرات الداخلة في معادلة الانحدار مساوية للصفر فإن الانفاق الحكومي يكون (5.956) وحدة.

٢. نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي:

يوضح الجدول (5) نتائج تأثير الإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي، كالاتي:

الجدول (5) نتائج تقدير علاقة النمو الاقتصادي لبيانات (Panel Data) في بلدان أوبك

Response Variable : GR				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
PR _{it}	0.095	0.018	5.345	0.00
INF _{it}	-0.0000106	0.000028	-0.375	0.71
POP _{it}	0.033	0.069	0.474	0.64
FDI _{it}	0.000107	0.0000197	5.457	0.00
CPI _{it}	-0.435	0.265	-1.639	0.10
S _{it}	-0.009	0.014	-0.622	0.53
SP _{it}	-3.002	0.671	-4.472	0.00
C	-0.005	1.083	-0.005	0.99
n= 247 R ² = 0.335 R ² _adj=0.316 F_stat=17.233 Prob.(0.00) D.W.=1.955 d.f=239				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يُستدل من الجدول (5) أن الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر وصدّات الإيرادات النفطية معنوية، كون أن قيم الاحتمالية (P-Value) أقل من (005) وأقل من (0.01) مما يدل على معنوية المعاملات عند مستوى معنوية (5%) و (1%). أم بقية المتغيرات فهي غير معنوية كون أن قيم الاحتمالية لها أعلى من (0.05). أن النموذج معنوي بالكامل، كون أن قيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من (005) وأقل من (0.01)، وهذا يعني معنوية النموذج عند مستوى معنوية (5%) و (1%). تؤثر المتغيرات التوضيحية بنسبة (31.6%) من التغير في متغير الاستجابة والباقي (68.4%) يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج.

إن تأثير الإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي موجب ومنخفض، فعند زيادة الإيرادات النفطية بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يزداد بمقدار (0.095) وحدة. كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابي أيضاً في النمو الاقتصادي، لكنه منخفض جداً. في حين أن تأثير صدمات الإيرادات النفطية سلبي وكبير في النمو الاقتصادي لبلدان أوبك، فوجود الازمة سوف يخفض النمو الاقتصادي بقدر (3) وحدات تقريباً.

سادساً: نتائج اختبار السببية:

تم استخدام (Granger Test) للتحري عن العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما في الجدول الآتي:

الجدول (6) نتائج اختبار السببية (Granger) للإيرادات النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لبلدان أوبك للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

عدد التباطؤات	P-Value	F- stat	عدد المشاهدات	اتجاه السببية
1	0.00	24.155	234	$PR_{it} \longrightarrow G_{it}$
1	0.44	0.049	234	$G_{it} \longrightarrow PR_{it}$
1	0.03	4.411	234	$PR_{it} \longrightarrow GR_{it}$
1	0.55	0.350	234	$GR_{it} \longrightarrow PR_{it}$

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يبين الجدول (6) وجود علاقة سببية من الإيرادات النفطية الى الانفاق الحكومي في بلدان أوبك، عند مستويات معنوية (5%) و(1%)، وعدم وجودها بالاتجاه المعاكس (من الانفاق الحكومي الى الإيرادات النفطية) كون ان الإيرادات النفطية تتحدد من خلال أسعار النفط والطلب عليه وهذه متغيرات خارجية لا يمكن التحكم بها من خلال الاقتصاد المحلي. هنالك علاقة سببية من النمو الاقتصادي الى الإيرادات النفطية عند مستوى معنوية (5%)، وعدم وجودها بالاتجاه المعاكس كون ان الإيرادات النفطية يتحكم بها متغيرات خارجية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

من خلال البحث تم التوصل إلى استنتاجات كالآتي:

١. إن اتجاهات الإيرادات النفطية تكون متقاربة مع اتجاهات الانفاق الحكومي وكذلك النمو الاقتصادي وتسير بنفس الاتجاه، مما يشير إلى اعتماد كل من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على الإيرادات النفطية، وهذا ما أكدته نتائج التقدير في بلدان أوبك.
٢. هنالك ارتباطات ايجابية بين كل من الإيرادات النفطية مع الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية مع النمو الاقتصادي، وتكون هذه الارتباطات أقوى للإيرادات النفطية مع الانفاق الحكومي منها للتي مع النمو الاقتصادي في بلدان أوبك. كما ان تأثير كل من الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي موجب ايضاً، ويكون هذا التأثير اكبر بالإنفاق الحكومي منه بالنمو الاقتصادي الذي يكون ضعيفاً. كما ان هذا التأثير يكون أقل من الواحد بكلا الحالتين، فزيادة الإيرادات النفطية يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بكمية اقل من الواحد وكذلك بالنسبة لتأثيره بالنمو الاقتصادي التي تكون كمية التأثير أقل من الواحد وأقل من كمية الزيادة في الانفاق الحكومي بشكل كبير في بلدان أوبك.
٣. يكون تأثير صدمات الإيرادات النفطية سالباً وكبيراً في الانفاق الحكومي وفي النمو الاقتصادي لبلدان أوبك، ويكون تأثيرها اكبر في النمو الاقتصادي، فقد كان تأثير هذه الصدمات اكبر من واحد، فوجود الصدمة سوف تخفض الانفاق بمقدار (1.7) وحدة في الانفاق الحكومي و (3) وحدات من النمو الاقتصادي. مما يفسر لعنة الموارد في بلدان أوبك.
٤. هنالك علاقة سببية باتجاه واحد من الإيرادات النفطية الى الانفاق الحكومي، وكذلك باتجاه واحد من الإيرادات النفطية الى النمو الاقتصادي وعدم وجودها بالاتجاه المعاكس، وهذا منطقي كون

أن الإيرادات تتحدد من خارج الاقتصاد ذلك أنها تتأثر بالكميات المطلوبة التي تتحدد في ضوء عدة عوامل والطلب يكون من بلدان اجنبية، كذلك فإن أسعار النفط هي أسعار عالمية تتحدد من خارج الاقتصاد أيضاً. وتكون هذه العلاقة السببية اقوى مع الانفاق الحكومي فهو الأكثر تأثراً بالإيرادات النفطية من النمو الاقتصادي.

ثانياً: المقترحات:

١. تنويع الاقتصاد من خلال تنويع السلع المنتجة داخل البلد في مجموعة بلدان أوبك، ذلك بالتشجيع على الاستثمار من خلال تشجيعه وتوفير البيئة الملائمة له. فالاستثمار هو أكثر المتغيرات تأثيراً في الانفاق الحكومي حسب نتائج التقدير المتحصل عليها في هذه المجموعة من البلدان.
٢. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في بلدان أوبك ذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، التي تكون بعد تشجيع الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، لتخفيف عبء صدمات الإيرادات النفطية في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
٣. تحسين استخدام الإيرادات النفطية من خلال الوصول الى الكفاءة الاقتصادية في استخدام هذه الإيرادات لتأخذ دورها في الحياة الاقتصادية وقدرتها على تحسين الوضع الاقتصادي والاستفادة منها في تنويع الاقتصاديات.
٤. عقد المؤتمرات والندوات والمشاورات من قبل منظمة أوبك لمناقشة كيفية تحسين أداء اقتصاديات المجموعة وتخفيف الفساد الإداري فيها من خلال اتباع سياسات تزيد من مستويات مؤشر ادراك الفساد التي تكون جداً منخفضة في كثير من بلدان المنظمة، بل هي الأدنى من بين كل بلدان العالم، ذلك لما لهذا المؤشر من أهمية كبيرة في تخفيض الانفاق الحكومي وتحسين جودته، وهذا ما عكسته نتائج التقدير لتأثير هذا المتغير في الانفاق الحكومي في هذه البلدان.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. جواد، حيدر ثجيل، ٢٠٢٢، قياس وتحليل مدى استجابة أدوات الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق لصددمات النفط للمدة (2017-2004)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (57).
٢. الحليمي، سهيلة عبد الزهرة، ٢٠٢١، قياس وتحليل العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2018-2004) باستخدام (ARDL)، مجلة الريادة والأعمال، المجلد (2)، اصدار خاص.
٣. صالح ونايف، حميد علي وعبد القادر، ٢٠٢١، تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2018-2003)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (66).
٤. عبد وآخرون، مهند خميس، ٢٠١٩، العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2017-2004)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (47).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

5. Adedokun, Adebayo, 2018, The Effects Of Oil Shocks on Government Expenditures And Government Revenues Nexus In Nigeria (With Exogeneity Restrictions), Future Business Journal, No. 4.
6. Adesola, et.al., Ogunmakin Adeduro, 2014, Impact of oil Revenue on Economic Development in Nigeria [1981–2012], Journal of Social and Development Sciences, Vol.5, No. 2.
7. Ahmad and Masan, Ahmad Hassan and Saleh, 2015, Dynamic Relationships Between Oil Revenue, Government Spending and Economic Growth in Oman, International Journal of Business and Economic Development, Vol. 3, No. 2 .

8. Akinleye & Ekpo, Simeon Oludiran & Stephen, 2013, Oil Price Shocks and Macroeconomic Performance in Nigeria, *Economía Mexicana Nueva Época*, Vol. 2.
9. Al-Abri,*et.al.*, Ibtisam, 2019, Oil Revenue Shocks and the Growth of the Non-Oil Sector in an Oil-Dependent Economy: The Case of Oman, *Theoretical Economics Letters*, Vol.9.
10. Aluthge,*et.al.*, Chandana, Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria, 1970-2019, *CBN Journal of Applied Statistics*, Vol. 12, No. 1.
11. Farzanegan, Mohammad Reza, 2011, Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior In Iran, *Energy Economics*, Vol. 33.
12. Hamdi and Sbia, Helmi and Rashid, 2013, Dynamic Relationships between Oil Revenues, Government Spending and Economic Growth in an Oil-Dependent Economy, *Economic Modelling Journal*, No. 35.
13. Ibrahim,*et.al.*, Omer Ali, 2019, Sensitivity of Fiscal Balances to Oil Price Shocks: Short and Long Term Effects in the Context of Oman, *International Journal of Energy Economics and Policy*, Vol. 9, No. 2.
14. Ismal, Rifki, 2011, Assessing Economic Growth And Fiscal Policy In Indonesia, *Journal of Economics and Business*, Vol. 14, No 1.
15. Mendoza and Vera, Omar and David, 2010, The Asymmetric Effects of Oil Shocks on an Oil-exporting Economy, *Cuadernos de Economía*, Vol. 47.
16. Olayungbo and Olayemi, D.O. and O. F., 2018, Dynamic Relationships Among Non-Oil Revenue, Government Spending And Economic Growth In An Oil Producing Country: Evidence From Nigeria, *Future Business Journal*, No. 4.
17. Raifu and Raheem, Isiaka Akande and Abiodun Najeem, 2018, Do Government Revenues Matter for Economic Growth? Evidence from Nigeria, *European Journal of Government and Economics*, Vol. 7, No. 1.
18. Sepehroost and et al., Hamid, 2022, The Impact of Oil Shocks on Iranian Tax Revenue Using the BVAR Model, *Applied Economics Studies* , Vol. 11, No. 41.
19. Zakaria¹ and Shamsuddin, Zukarnain and Sofian, 2017, Causality Relationship between Crude Oil Variables and Budget Variables in Malaysia, *International Journal of Energy Economics and Policy*, Vol. 7, No. 2.

